

## الانصاف في معرفة الراجح من الخلاف على مذهب الإمام احمد بن حنبل

- إن عاد فاختر الآخر : نقل إليه ثم إن اختار الأول رد إليه وإن لم يختار أقرع بينهما .  
قوله وإن عاد فاختر الآخر : نقل إليه ثم إن اختار الأول رد إليه .  
هذا المذهب ولو فعل ذلك أبدا وعليه الأصحاب .  
وقال في الترغيب و البلغة : إن أسرف تبين قلة تمييزه فيقرع أو هو للأم .  
قاله في الفروع .  
وقال في الرعاية : وقيل : إن أسرف فيه فبان نقصه : أخذته أمه .  
وقيل : من قرع بينهما .  
قوله وإن لم يختار أحدهما أقرع بينهما .  
هذا المذهب وعليه الأصحاب كما لو اختارهما معا .  
قاله المصنف والشارح وصاحب الرعاية وغيرهم .  
وفي الترغيب : احتمال أنه لأمه كبلوغه غير رشيد .  
قوله فإن استوى اثنان في الحضنة - كالأختين والأخوين ونحوهما قدم أحدهما بالقرعة .  
مراده : إذا كان الطفل دون السبع .  
فأما إن بلغ سبعا : فإنه يخير بين الأختين والأخوين ونحوهما سواء كان غلاما أو جارية .  
جزم به في المحرر و النظم و الوجيز و الفروع وغيرهم من الأصحاب .  
قوله وإذا بلغت الجارية سبعا : كانت عند أبيها .  
هذا المذهب مطلقا قاله في الفروع وغيره ولو تبرعت بحضانتها .  
قال الزركشي : هذا المعروف في المذهب .  
وجزم به في الهداية و المذهب و الخلاصة و العمدة و المحرر و الوجيز و إدراك الغاية و المنور و منتخب الأدمي و نظم المفردات وغيرهم .  
وقدمه في المستوعب و المغني و الشرح و النظم و الرعاية و الحاوي الصغير وغيرهم .  
وهو من مفردات المذهب .  
وعنه : الأم أحق حتى تحيض ذكرها ابن أبي موسى .  
قال ابن القيم C في الهدى : هي أشهر عن الإمام أحمد C وأصح دليلا .  
وقيل : تخير ذكره في الهدى رواية وقال : نص عليها .  
وعنه : تكون عند أبيها بعد تسع وعند أمها : قبل ذلك .  
فائدتان : .

إحداهما : إذا بلغت الجارية عاقلة وجب عليها أن تكون عند أبيها حتى يتسلمها زوجها .  
وهذا الصحيح من المذهب .

قدمه في المحرر و النظم والرعايتين و الحاوي الصغير و الفروع وغيرهم .  
وعنه : عند الأم .

وقيل : عند الأم إن كانت أيما أو كان زوجها محرما للجارية وهو اختياره في الرعاية  
الكبرى .

وقيل : تكون حيث شاءت إذا حكم برشدها كالغلام وقاله في الواضح وخرجه على عدم إجبارها .  
قال في الفروع : والمراد بشرط كونها مأمونة .

قال في الرعاية الكبرى : قلت : إن كانت ثيبا أيما مأمونة وإلا فلا .  
فعلى المذهب : للأب منعها من الانفراد .

فإن لم يكن أب فأولياؤها يقومون مقامه .

وأما إذا بلغ الغلام عاقلا رشيدا : كان عند من شاء منهما .

الثانية : سائر العصبات الأقرب فالأقرب منهم كالأب في التخيير والأحقية والإقامة والنقلة  
بالطفل أو الطفلة إن كان محرما لها قاله الأصحاب .

زاد في الرعاية فقال : وقيل : ذوو الحضنة من عصة وذو رحم في التخيير مع الأب كالأب

وكذا سائر النساء المستحقات للحضنة كالأُم فيما لها